

بسم الله الرحمن الرحيم

State of Kuwait دولة الكويت



C05044824

Kuwaiti Dinar

State of Kuwait دولة الكويت

إدارة دينار

State of Kuwait دولة الكويت

A02796165

Half Dinar

C05044808

Kuwaiti Dinar

وزارة العدل

جلد ١ / ٤ / ٢

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

الشركة الكويتية الاهلية العقارية
شركة مساهمة كويتية مقفلة
عقد التأسيس

١٤١٧ / ١٠ / ٣ هـ

السبت

١٩٩٧ / ١٠ / ٩ م

الوفاق

أنا : **هيام عبدالله المحري** - الموثق بالادارة .

وبحضور كل من :-

(١) سعيد عبدالعاطي زهران / مصري الجنسية يحمل بطاقة مدنية رقم

٢٥٩.٥.١.١٨٧٣

(٢) رافت فؤاد محمود الخشاش / مصري الجنسية يحمل بطاقة مدنية رقم

٢٥٨١.١١.١٩٦٨

الشاهدين الحائزين لكافة الصفات المطلوبة المثبتين لشخصية الحاضرين بعد :

حضر :

أولا : خالد يوسف مجيم الشلال / كويتي الجنسية / يحمل بطاقة مدنية

رقم ٢٦٥.٢٢١.٠٦٦٣

ثانيا : عبدالعزيز احمد عبدالعزيز السعدون / كويتي الجنسية / يحمل بطاقة مدنية

340100

هيام

الموثق

صفحة ١ من ١

١٠٠

مدنية رقم ٢٦٤١.١٣.٠٩١٧ طرف ثاني
ثالثا : فواز يوسف مجيم الشلال / كويتي الجنسية يحمل بطاقة مدنية رقم
٢٦٦.٨٢٣.١٢٢٢ طرف ثالث
رابعا : محمد احمد عبدالعزيز السعدون / كويتي الجنسية / يحمل بطاقة مدنية رقم
٢٦٨.٤.٣.٠٧٤٢ طرف رابع
خامسا : باسل يوسف مجيم الشلال / كويتي الجنسية / يحمل بطاقة مدنية رقم
٢٦٩.٧٢٤.٠.٩٩٦ طرف خامس
سادسا : ضاري يوسف مجيم الشلال / كويتي الجنسية / يحمل بطاقة مدنية رقم
٢٦٨.٣٢٩.٠.٨.١ طرف سادس
سابعا : طارق يوسف مجيم الشلال / كويتي الجنسية يحمل بطاقة مدنية رقم
٢٧٧.٢.٢.١٢٨٢ - قاصر يوقع عن والده / يوسف مجيم الشلال / كويتي الجنسية
ويحمل بطاقة مدنية رقم ٢٧٠.٥٢٠.٠٠٧٠ بصفته وليا طبيعيا
عليه طرف سابع

وطلبوا وهم بكامل الأهلية للتصرف والتعاقد توثيق العقد الآتي نصه :-

مادة (١)

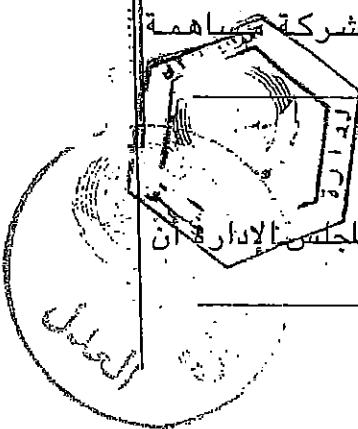
تؤلف من الموقعين على هذا العقد جماعة غرضها إنشاء شركة مساهمة كويتية مقفلة
بترخيص من الحكومة الكويتية طبقا لأحكام قانون الشركات التجارية رقم (١٥)
لسنة ١٩٦٠ والقوانين المعدلة له والنظام الأساسي الملحق بهذا العقد .

مادة (٢)

إسم هذه الشركة هو : الشركة الكويتية الاهلية العقارية - (شركة مساهمة
كويتية مقفلة) .

مادة (٣)

مركز الشركة الرئيسي ومحلها القانوني في مدينة الكويت ويجوز لمجلس الإدارة أن
ينشئ لها فروعاً أو توكيلات في دولة الكويت أو في الخارج .





٢٠٤ / جلد ١

وزارة العدل

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

-٣-

مادة (٤)

مدة هذه الشركة غير محددة وتبدأ من تاريخ قيدها في السجل التجاري ونشر
الحرر الرسمي الخاص بتأسيسها في الجريدة الرسمية .

مادة (٥)

الأغراض التي أسست من أجلها الشركة هي القيام بما يلي:
القيام بكافة الأعمال العقارية على اختلاف أنواعها وأشكالها في دولة الكويت
وخارجها ومن ذلك على سبيل المثال وليس الحصر:

- ١- جميع الأعمال العقارية من شراء وتملك الأراضي والعقارات بقصد بيعها بحالتها
الاصلية أو بعد تجزئتها أو تأجيرها أو تصويرها أو الاتجار بها.
- ٢- ايجار واستئجار الأراضي والعقارات بمفردها أو بمشاركة الغير .
- ٣- اقامة المباني والمشاريع العقارية والمجمعات السكنية والتجارية ومواقف
السيارات الخاصة والعامة وتنفيذها مباشرة أو بواسطة الغير ولها حق ادارتها
وتأجيرها وبيعها نقداً أو بالتقسيط واجراء التصرفات القانونية بشأنها.
- ٤- ادارة املاك الغير واستثمارها لحسابهم أو لحساب الشركة.
- ٥- القيام بالدراسات والاستشارات الاقتصادية والفنية والهندسية المتعلقة
بالنشاط العقاري والمشاريع القعاريه الخاصة والعامة على اختلاف انواعها وكل
ما يتعلق بها من الاغراض المذكورة سواء لحسابها أو للغير.



340104

١- استغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها في محافظ
مالية تدار من قبل شركات متخصصة.

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو أن تشترك بأي وجه مع الهيئات
التي تزاوّل أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق
أغراضها في الكويت أو في الخارج ولها أن تنشئ أو تشتري أو تشارك مثل هذه
الهيئات أو أن تلحقها بها .

مادة (٦)

حدد رأس مال الشركة بمبلغ ١٠٠.٠٠٠ د.ك مائة ألف دينار كويتي موزع على
١٠٠.٠٠٠ سهم (مليون سهم) قيمة كل سهم ١٠٠ فلس (مائة فلس) وجميع هذه
الأسهم نقدية مدفوعة .

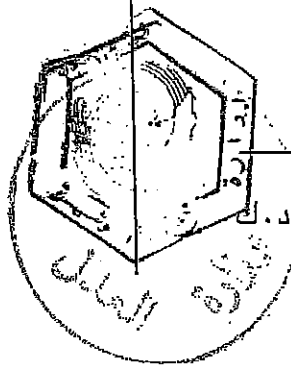
مادة (٧)

يكتب المؤسسون الموقعون على هذا العقد في كامل رأس مال الشركة على
الوجه الآتي :

الاسم	عدد الأسهم	القيمة د.ك
١- خالد يوسف مجيم الشلال	١٠٠.٠٠٠	١.٠٠٠
٢- عبدالعزيز احمد عبدالعزيز السعدون	٢٥.٠٠٠	٢٥.٠٠٠
٣- فواز يوسف مجيم الشلال	١٠٠.٠٠٠	١.٠٠٠
٤- محمد احمد عبدالعزيز السعدون	٢٥.٠٠٠	٢٥.٠٠٠
٥- باسل يوسف مجيم الشلال	١٠٠.٠٠٠	١.٠٠٠
٦- ضاري يوسف مجيم الشلال	١.٠٠٠	١.٠٠٠
٧- طارق يوسف مجيم الشلال	١.٠٠٠	١.٠٠٠

١٠٠.٠٠٠ ر.١ سهم

المجموع





٢٠٤ / جلد ١

وزارة العدل

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

-٥-

هذا وقد قام المؤسسون بإيداع كامل قيمة الأسهم التي إكتتبوا بها وقدرها (١٠٠.٠٠٠ د.ك) مائة ألف دينار كويتي بموجب شهادة بنك الخليج المؤرخ في ١٩٩٧/٢/١٩ كل منهم بنسبة إكتتابه .

مادة (٨)

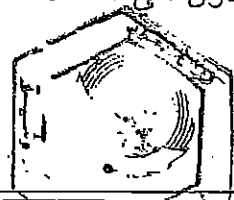
المصروفات والنفقات والأجور والتكاليف التي تلتزم الشركة بأدائها بسبب تأسيسها هي تقريباً (٣٠٠.٠٠٠ د.ك) ثلاثة آلاف دينار كويتي تخصم من حساب المصروفات العامة .

مادة (٩)

يتعهد المؤسسون الموقعون على هذا بالسعي في القيام بجميع الإجراءات اللازمة لإتمام تأسيس هذه الشركة ولهذا الغرض وكلوا السيد / محمد حمد السلطان في اتخاذ الإجراءات القانونية وإستيفاء المستندات اللازمة وإدخال التعديلات التي

مادة (٩)

يتعهد المؤسسون الموقعون على هذا بالسعي في القيام بجميع الإجراءات اللازمة لإتمام تأسيس الشركة ولهذا وكلوا عنهم السيد / عبدالعزيز احمد عبدالعزيز السعدون في اتخاذ الإجراءات القانونية واستيفاء المستندات اللازمة وإدخال



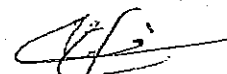
340108

التعديلات التي ترى الجهات الرسمية ضرورة ادخالها في هذا العقد أو في النظام الاساسي المرافق له.

مادة (١٠)

حرر هذا العقد بناء على كتاب وزارة التجارة والصناعة رقم ٥٤٩٢ بتاريخ ١٩٩٦/٣/٨ والمسجل بوارد قسم عقود الشركات بوزارة العدل برقم ٤٢٣ بتاريخ ١٩٩٧/٣/٩.

الطرف الثالث


خالد السلال

الطرف السادس

صالح السلال

الطرف الثاني


حسين السلال

الطرف الخامس

باسم يوسف السلال

الطرف الأول


خالد السلال

الطرف الرابع

محمد السلال

الطرف السابع بصفته

سيد محمد السلال

الشاهد الثاني
رافع السلال

الشاهد الأول
سيد محمد السلال

وبما ذكر تحرر هذا العقد وبعد تلاوته على الحاضرين وقعه . أ.ع

تحرر هذا العقد من أصل وثلاث نسخ وهو مكون من (٥) صفحات ويحتوي على

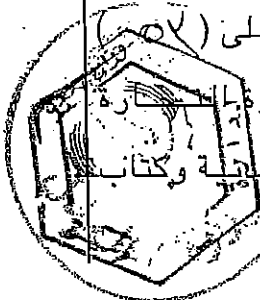
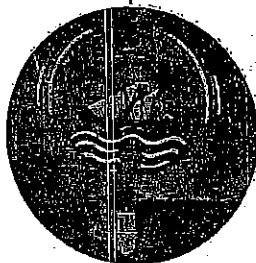
(٩) مواد وليس به إضافة أو شطب ومرفق بكل نسخة من عقد التأسيس نسخة

من النظام الأساسي للشركة والذي يتكون من (٧) صفحة ويحتوي على (٥)

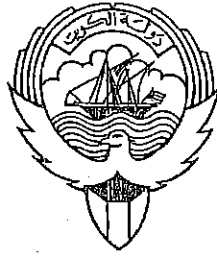
مادة وإقرار وليس به إضافة أو شطب ومرفق بالأصل كتاب وزارة التجارة

والصناعة والمسودة الخاصة بالعقد وصور التوكيلات وصور البطاقات المهنية وكتاب

البنك وكافة المستندات المطلوبة .



الموافق
١٩٩٧/٣/٩
بالتاريخ



٢٠٤ / جلد ١

وزارة العدل

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

الشركة الكويتية الأهلية العقارية
شركة مساهمة كويتية مقفلة
النظام الأساسي

الفصل الأول

في تأسيس الشركة

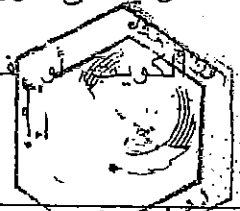
أ - عناصر تأسيس الشركة

مادة (١)

تأسست طبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية وهذا النظام الأساسي بين مالكي الأسهم المبينة أحكامها فيما بعد شركة مساهمة كويتية مقفلة تسمى " الشركة الكويتية الأهلية العقارية " (شركة مساهمة كويتية " مقفلة ") .

مادة (٢)

مركز الشركة الرئيسي ومحلها القانوني في مدينة الكويت ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ فروعاً أو توكيلات أو مكاتب أو مراكز عمليات أو ممثلين في دولة الكويت أو في الخارج .



340127

مادة (٣)

مدة هذه الشركة غير محددة ، وتبدأ من تاريخ قيدها في السجل التجاري ونشر
المحرر الرسمي الخاص بتأسيسها في الجريدة الرسمية .

مادة (٤)

الأغراض التي أسست من أجلها الشركة هي :
القيام بكافة الأعمال العقارية على اختلاف أنواعها وأشكالها في دولة الكويت
وخارجها ومن ذلك على سبيل المثال وليس الحصر:-

١- جميع الاعمال العقارية من شراء وتملك الاراضي والعقارات بقصد بيعها بحالتها
الاصلية أو بعد تجزئتها أو تأجيرها أو تطويرها أو الاتجار بها.

٢- ايجار واستئجار الاراضي والعقارات بمفردها أو بمشاركة الغير .

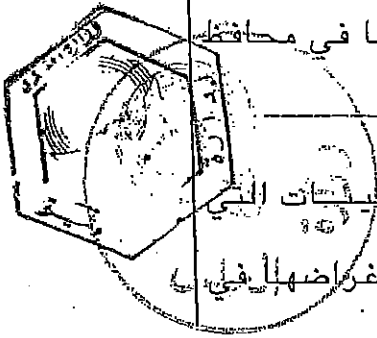
٣- اقامة المباني والمشاريع العقارية والمجمعات السكنية والتجارية ومواقف
السيارات الخاصة والعامة وتنفيذها مباشرة أو بواسطة الغير ولها حق ادارتها
وتأجيرها وبيعها نقداً أو بالتقسيط وأجراء التصرفات القانونية بشأنها.

٤- ادارة أملاك الغير واستثمارها لحسابهم أو لحساب الشركة.

٥- القيام بالدراسات والاستشارات الاقتصادية والفنية والهندسية المتعلقة بالنشاط
العقاري والمشاريع العقارية الخاصة والعامة على اختلاف أنواعها وكل مايتصل بها من
الأغراض المذكورة سواء لحسابها أو للغير.

٦- استغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها في محافظ
مالية تدار من قبل شركات متخصصة.

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو أن تشترك بأي وجه مع الهيئات التي
تزاوُل أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في





٢٠٩ / جلد ١

وزارة العدل

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

-٣-

الكويت أو في الخارج ولها أن تنشئ أو تشتري أو تشارك مثل هذه الهيئات أو أن
تلتحقها بها .

ب - رأس المال

مادة (٥)

حدد رأس مال الشركة بمبلغ ١٠٠.٠٠٠ د.ك (مائة ألف دينار كويتي) موزع على
١٠٠.٠٠٠ سهم (مليون سهم) قيمة كل سهم (١٠٠ فلس) مائة فلس وجميع
الأسهم نقدية .

مادة (٦)

اسهم الشركة اسمية ولايجوز لغير الكويتيين تملكها ، ومع ذلك يجوز ان يكون بعض
الشركاء غير كويتيين بشرط ان لاتقل نسبة رأس مال الكويتيين من الشركاء عن
٥١ ٪ من رأس مال الشركة وبشرط الحصول علي ترخيص في ذلك من الدائرة
الحكومية المختصة .

مادة (٧)

اكتتب المؤسسون الموقعون على عقد التأسيس في كامل رأس مال الشركة بأسهم
يبلغ عددها ١٠٠.٠٠٠ مليون سهم قيمتها الاسمية ١٠٠.٠٠٠ د.ك مائة ألف دينار
كويتي موزعة فيما بينهم كل بنسبة اكتتابه المبينة في عقد التأسيس ، وقد تم

340131

دفع القيمة الاسمية للاسهم التي اكتتبوا بها لدى بنك الخليج وذلك بموجب شهادة
البنك المرفقة المؤرخة بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٩ .

مادة (٨)

يسلم مجلس الإدارة لكل مساهم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إعلان قيام الشركة
نهائيا سندات مؤقتة يثبت فيها مقدار الأسهم المكتتبه بها والمبالغ المدفوعة
والأقساط الباقية وتقوم مقام الأسهم التي يملكها ويسلم المجلس الأسهم خلال ثلاثة
أشهر من تاريخ وفاء القسط الأخير .

مادة (٩)

يترتب حتما على ملكية السهم قبول عقد التأسيس وأحكام النظام الأساسي للشركة
وقرارات جمعيتها العامة .

مادة (١٠)

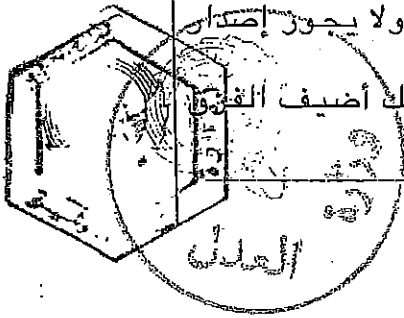
كل سهم يخول صاحبه الحق في حصة معادلة لحصة غيره بلامتياز في ملكية
موجودات الشركة وفي الأرباح المقتسمة على الوجه المبين فيما بعد .

مادة (١١)

لما كانت الأسهم إسمية فإن آخر مالك لها مقيد اسمه في سجل الشركة يكون هو
وحده صاحب الحق في قبض المبالغ المستحقة عن السهم سواء كانت حصصا في
الأرباح أو نصيبا في ملكية موجودات الشركة .

مادة (١٢)

لا يجوز زيادة رأس المال إلا إذا كانت أقساط الأسهم قد دفعت كاملة ولا يجوز إصدار
الأسهم الجديدة بأقل من قيمتها الإسمية ، وإذا صدرت بأكثر من ذلك أضيف الفرق
إلى الإحتياطي القانوني بعد وفاء مصروفات الإصدار .





٢٠٤ / جلد ١

وزارة العدل

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

-٥-

ولكل مساهم الأولوية في الاكتتاب بحصة من الأسهم الجديدة متناسبة مع عدد أسهمه وتمنح لممارسة حق الأولوية مدة خمسة عشر يوما من تاريخ نشر دعوته المساهمين لذلك . يكون الحق للشركة تملك ١٠٪ (عشرة بالمائة) من أسهم رأسمالها طبقا للقوانين المرعية .

الفصل الثاني

في إدارة الشركة

أ- مجلس الإدارة

مادة (١٣)

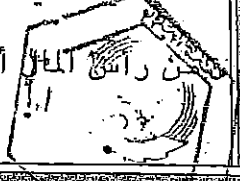
يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من (٧) سبعة أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة بالتصويت السري .

مادة (١٤)

مدة عضوية مجلس الإدارة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

مادة (١٥)

يشترط في عضو مجلس الإدارة أن يكون مالكا بصفته الشخصية أو يكون الشخص المعنوي الذي يمثله مالكا لعدد من الأسهم لا يقل قيمتها عن (٧٥٠٠ د.ك) أو ١٪ من رأسمال الشركة أي القيمتين أقل فإذا كان العضو وقت انتخابه لا يملك أو يمثل هذا



340135

العقد من الأسهم ، وجب عليه خلال شهر من انتخابه أن يكون مالكا له ، وإلا سقطت عضويته ويكون الشخص المعنوي مسئولا عن أعمال ممثليه تجاه الشركة ودائئها ومساهميها .

مادة (١٦)

لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضاء هذا المجلس أن يكون تاجرا في تجارة مشابهة أو منافسة لتجارة الشركة ، أو أن تكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والصفقات التي تبرم مع الشركة أو لحسابها أو أن تكون له مصلحة تتعارض مع مصالح الشركة ما لم يكن شيء من ذلك بترخيص خاص من الجمعية العامة ، ولا يجوز لأي من هؤلاء أن يشترك في إدارة شركة مشابهة أو منافسة للشركة ، ولا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أو لأي من أعضائه - ولو كان ممثلا لشخص اعتباري - أن يستغل بالمعلومات التي وصلت إليه بحكم منصبه في الحصول على فائده لنفسه أو لغيره ، كما لا يجوز له بيع أو شراء أسهم الشركة طيلة مدة عضويته في مجلس الإدارة .

مادة (١٧)

إذا شغل مركز عضو في مجلس الإدارة ، خلفه فيه من كان حائزا لأكثر الأصوات من المساهمين الذين لم يفوزوا بعضوية مجلس الإدارة في آخر انتخاب ، مع مراعاة أحكام المادة (١٣) من هذا النظام ، أما إذا بلغت المراكز الشاغرة ربع المراكز الأصلية أو لم يوجد من تتوافر به الشروط ، فإنه يتعين على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة لتجتمع في ميعاد شهرين من تاريخ شغل آخر مركز ، لانتخاب من يملأ المراكز الشاغرة ، وفي جميع هذه الأحوال يكمل العضو الجديد مدة سلفه فقط .





٢٠٢ / جلد ١

وزارة العدل

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

-٧-

مادة (١٨)

ينتخب مجلس الإدارة بالإقتراع السري رئيسا ونائبا للرئيس لمدة ثلاثة سنوات ،
على أن لا تزيد على مدة عضويتها بمجلس الإدارة ، ورئيس مجلس الإدارة هو الذي
يمثل الشركة لدى القضاء وأمام الغير ، وعليه تنفيذ القرارات التي يصدرها المجلس
، ويقوم نائب الرئيس بمهام الرئيس عند غيابه أو قيام مانع عنه .

مادة (١٩)

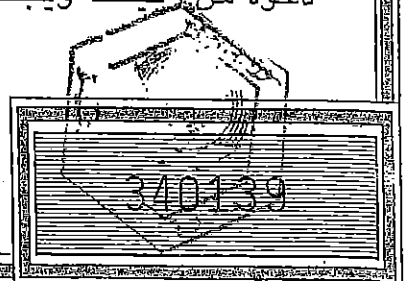
يجوز لمجلس الإدارة أن يعين من بين أعضائه عضوا منتدبا للإدارة أو أكثر ويحدد
المجلس صلاحياتهم ومكافآتهم ويجوز لمجلس الإدارة أن يعين مديرا عاما للشركة
ويحدد إختصاصاته ومكافآته .

مادة (٢٠)

يملك حق التوقيع عن الشركة على إنفراد كل من رئيس مجلس الإدارة أو نائبه و
أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين بحسب الصلاحيات المحددة لهم من مجلس الإدارة ، أو
أي عضو آخر يفوضه مجلس الإدارة لهذا الغرض .

مادة (٢١)

يجتمع مجلس الإدارة أربع مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة بناء على
دعوة من رئيسه ويجتمع أيضا إذا طلب إليه ذلك إثنان من أعضائه على الأقل .



ويكون إجتماع المجلس صحيحا بحضور أغلبية أعضائه ولا يجوز الحضور بالوكالة
في إجتماعات المجلس .

مادة (٢٢)

تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية الأعضاء الحاضرين فإذا تساوت الأصوات رجح
الجانب الذي فيه الرئيس ويعد سجل خاص تثبت به محاضر جلسات المجلس ويوقعه
الرئيس ويجوز للعضو المعارض أن يطلب تسجيل رأيه .

مادة (٢٣)

إذا تخلف أحد أعضاء المجلس عن حضور ثلاث جلسات متتالية بدون عذر مشروع
جاز إعتباره مستقيلا بقرار من مجلس الإدارة .

مادة (٢٤)

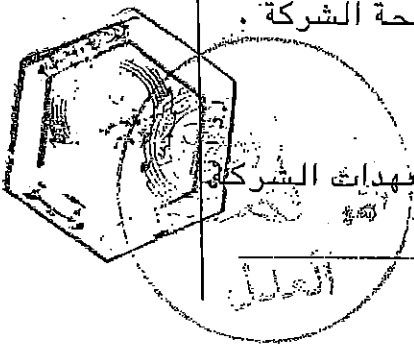
مع عدم الإخلال بأحكام قانون الشركات التجارية تحدد الجمعية العامة العادية مكافأة
أعضاء مجلس الإدارة .

مادة (٢٥)

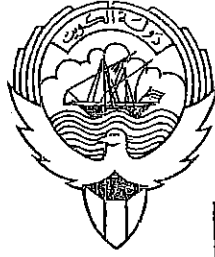
لمجلس الإدارة أوسع السلطات لإدارة الشركة والقيام بجميع الأعمال التي تقتضيها
إدارة الشركة وفقا لأغراضها ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أو هذا
النظام أو قرارات الجمعية العامة . ويجوز لمجلس الإدارة بيع عقارات الشركة أو
رهنها أو إعطاء الكفالات أو عقد القروض بناء على ما تقتضيه مصلحة الشركة .

مادة (٢٦)

لا يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بأي التزام شخصي فيما يتعلق بتعهدات الشركة
بسبب قيامهم بمهام وظائفهم ضمن حدود وكالاتهم .



بسم الله الرحمن الرحيم



٢٠٤ / جلد ١

وزارة العدل

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

-٩-

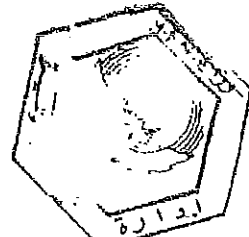
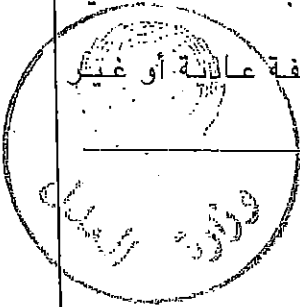
مادة (٢٧)

رئيس مجلس الإدارة وأعضاؤه مسؤولون عن أعمالهم تجاه الشركة والمساهمين والغير عن جميع أعمال الغش وإساءة استعمال السلطة وعن كل مخالفة لأحكام القانون أو لهذا النظام وعن الخطأ في الإدارة . ولا يحول دون إقامة دعوى المسؤولية إقتراع من الجمعية العامة بإبراء ذمة مجلس الإدارة .

(ب) الجمعية العامة

مادة (٢٨)

توجه الدعوة إلى المساهمين لحضور إجتماعات الجمعية العامة ، أيا كانت صفتها بكتب مسجلة ، بالتوقيع الشخصي من المساهم على ورقة الدعوة على أن تكون قبل الموعد المحدد بإنعقاد الجمعية بأسبوع على الأقل ، ويجب أن تتضمن الدعوة جدول الأعمال ويضع المؤسسون جدول أعمال الجمعية العامة منعقدة بصفة تأسيسية ويضع مجلس الإدارة جدول أعمال الجمعية العامة منعقدة بصفة عادية أو غير عادية .



340143

مادة (٢٩)

ففي الأحوال التي يجوز فيها عقد الجمعية العامة بناء على طلب المساهمين أو مراقبي الحسابات أو وزارة التجارة والصناعة يضع جدول الأعمال من طلب انعقاد الجمعية ولا يجوز بحث أية مسألة غير مدرجة في جدول الأعمال .

مادة (٣٠)

لكل مساهم عدد من الأصوات يعادل عدد أسهمه ، ويجوز التوكيل في حضور الاجتماع ويمثل القصر والمحجورين النائبون عنهم قانونا ، ولا يجوز لأي عضو أن يشترك في التصويت عن نفسه أو عن من يمثله قانونا في المسائل التي تتعلق بمنفعة خاصة له أو بخلاف قائم بينه وبين الشركة .

مادة (٣١)

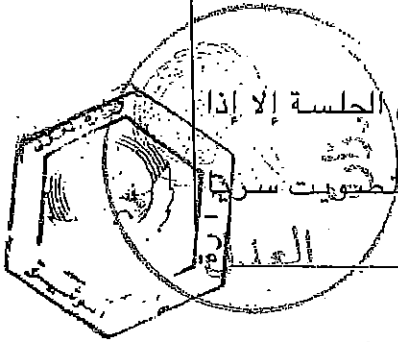
يسجل المساهمون أسماءهم في سجل خاص يعد لذلك في مركز الشركة قبل الموعد المحدد لإنعقاد الجمعية العامة بأربع وعشرين ساعة على الأقل ، ويتضمن السجل إسم المساهم وعدد الأسهم التي يمتلكها وعدد الأسهم التي يمثّلها وأسماء مالكيها مع تقديم سند الوكالة . ويعطي المساهم بطاقة لحضور الاجتماع يذكر فيها عدد الأصوات التي يستحقها أصالة ووكالة .

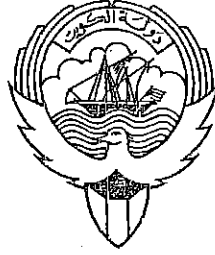
مادة (٣٢)

تسري على النصاب الواجب توافره لصحة إنعقاد الجمعية العامة بصفاتها المختلفة وعلى الأغلبية اللازمة لإتخاذ القرارات ، أحكام قانون الشركات التجارية .

مادة (٣٣)

يكون التصويت في الجمعية العامة بالطريقة التي يعينها رئيس الجلسة إلا إذا قررت الجمعية العامة طريقة معينة للتصويت . ويجب أن يكون التصويت سرّياً في انتخابات أعضاء مجلس الإدارة والإقالة من العضوية .





٢	٤	جلد	١
---	---	-----	---

وزارة العدل

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

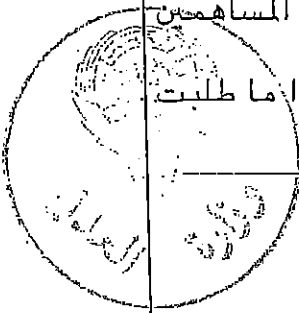
-١١-

مادة (٣٤)

يجتمع المؤسسون ، خلال ثلاثين يوما من تاريخ قيد الشركة في السجل التجاري ونشر المحرر الرسمي الخاص بتأسيسها في الجريدة الرسمية في شكل جمعية تأسيسية ويقدم المفوضون في اتخاذ إجراءات تأسيس الشركة تقريرا عن جميع عمليات التأسيس مع المستندات المؤيدة له وتثبت الجمعية من صحة عمليات التأسيس وموافقتها للقانون ولعقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي كما تنظر فيما قد تقدمه وزارة التجارة والصناعة من تقارير في هذا الشأن وتنتخب أعضاء مجلس الإدارة وتعين مراقبي الحسابات وتعلن تأسيس الشركة نهائيا .

مادة (٣٥)

تنعقد الجمعية العامة بصفة عادية مرة على الأقل في السنة بناء على دعوة مجلس الإدارة خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية للشركة ، وللمجلس الإدارة دعوة هذه الجمعية كلما رأى ذلك ويتعين عليه دعوتها كلما طلب إليه ذلك عدد من المساهمين يملكون ما لا يقل عن عشر رأس المال ، كما تنعقد الجمعية العامة أيضا إذا ما طلبت ذلك وزارة التجارة والصناعة .



340147

مادة (٣٦)

تختص الجمعية العامة منعقدة بصفة عادية بكل ما يتعلق بأمر الشركة عدا ما احتفظ به القانون أو هذا النظام للجمعية العامة منعقدة بصفة غير عادية أو بصفتها جمعية تأسيسية .

مادة (٣٧)

يتقدم مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة منعقدة بصفة عادية بتقرير يتضمن بياناً وافياً عن سير أعمال الشركة وحالتها المالية والإقتصادية ، وميزانية الشركة وبياناً لحساب الأرباح والخسائر وبياناً عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ، وأجور المراقبين وإقتراحاً بتوزيع الأرباح .

مادة (٣٨)

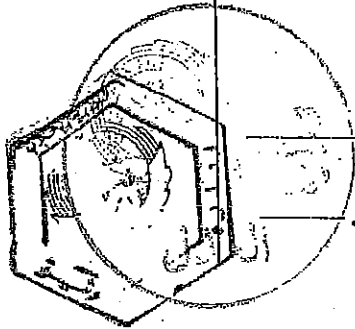
تناقش الجمعية العامة منعقدة بصفة عادية تقرير مجلس الإدارة وتقرر ما تراه في شأنه النظر في تقرير مراقبي الحسابات وتقرير وزارة التجارة والصناعة إن وجد . وتنتخب أعضاء مجلس الإدارة وتعين مراقبي الحسابات للسنة المقبلة وتحدد أتعابهم

مادة (٣٩)

تجتمع الجمعية العامة بصفة غير عادية بناء على دعوة من مجلس الإدارة ، أو بناء على طلب من مساهمين يملكون ما لا يقل عن ربع أسهم الشركة وفي هذه الحالة يجب على مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية خلال شهر من تاريخ وصول الطلب إليه .

مادة (٤٠)

المسائل الآتية لا تنظرها إلا الجمعية العامة منعقدة بصفة غير عادية :



- ١- تعديل عقد التأسيس أو النظام الأساسي للشركة .
- ٢- بيع كل المشروع الذي قامت به الشركة أو التصرف فيه بأي وجه آخر .



وزارة العدل

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

-١٣-

٢٠٢١ جلد ١

٣- حل الشركة أو إندماجها في شركة أو هيئة أخرى .

٤- تخفيض رأس مال الشركة .

وكل تعديل لنظام الشركة لا يكون نافذا إلا بعد موافقة وزارة التجارة والصناعة .

(ج) حسابات الشركة

مادة (٤١)

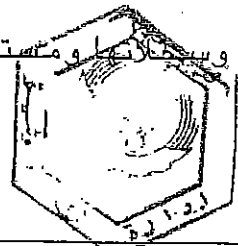
يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر من المحاسبين القانونيين ، تعيينه الجمعية العامة وتقدر أتعابه وعليه مراقبة حسابات السنة المالية التي عين لها .

مادة (٤٢)

تبدأ السنة المالية للشركة من أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل سنة ويستثنى من ذلك السنة المالية الأولى للشركة ، فتبدأ من تاريخ إعلان قيام الشركة نهائيا وتنتهي في ٣١ ديسمبر من السنة التالية .

مادة (٤٣)

يكون للمراقب الصلاحيات وعليه الإلتزامات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية وله بوجه خاص الحق في الإطلاع في أي وقت على جميع دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وفي طلب البيانات التي يرى ضرورة الحصول عليها ، وله



340151

كذلك أن يحقق موجودات الشركة والتزاماتها وإذا لم يتمكن من استعمال هذه الصلاحيات أثبت ذلك كتابة في تقرير يقدم إلى مجلس الإدارة ويعرض على الجمعية العامة وله حق دعوة الجمعية العامة لهذا الغرض .

مادة (٤٤)

يقدم المراقب إلى الجمعية العامة تقريراً يبين فيه ما إذا كانت الميزانية وحساب الأرباح والخسائر متفقة مع الواقع وتعتبر بأمانة ووضوح عن المركز المالي الحقيقي للشركة ، وما إذا كانت الشركة تمسك بحسابات منتظمة ، وما إذا كان الجرد قد أجرى وفقاً للأصول المرعية وما إذا كانت البيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة ، وما إذا كانت هناك مخالفات لأحكام نظام الشركة أو لأحكام القانون قد وقعت خلال السنة المالية على وجه يؤثر في نشاط الشركة أو في مركزها المالي مع بيان ما إذا كانت هذه المخالفات لا تزال قائمة وذلك في حدود المعلومات التي توافرت لديه . ويكون المراقب مسئولاً عن صحة البيانات الواردة في تقريره بصفته وكيلًا عن جميع المساهمين ، ولكل مساهم أثناء انعقاد الجمعية العامة أن يناقش المراقب وأن يستوضحه عما ورد في تقريره .

مادة (٤٥)

يقتطع من الأرباح غير الصافية نسبة مئوية يحددها مجلس الإدارة لإستهلاك موجودات الشركة أو للتعويض عن نزول قيمتها ، وتستعمل هذه الأموال لشراء المواد والآلات والمنشآت اللازمة أو لإصلاحها ، ولا يجوز توزيع هذه الأموال على المساهمين .





١ جلد ٤٠٢

وزارة العدل

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

-١٥-

مادة (٤٦)

توزع الأرباح الصافية على الوجه الآتي :

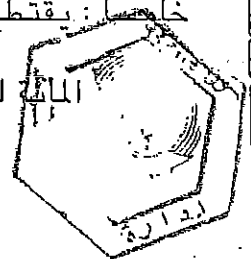
أولا : يقطع ١٠ ٪ (عشرة بالمائة) تخصص لحساب الإحتياطي الإجباري ويجوز للجمعية العامة وقف هذا الإقتطاع إذا زاد الإحتياطي الإجباري على نصف رأس مال الشركة .

ثانيا : تقطع ٥ ٪ تخصص لحساب مؤسسة الكويت للتقدم العلمي الصادر بها المرسوم المؤرخ ١٢/ديسمبر/١٩٧٦ .

ثالثا : تقطع نسبة مئوية تخصص لحساب الإحتياطي الإختياري يقترحها مجلس الإدارة وتوافق عليه الجمعية العامة . ويوقف هذا الإقتطاع بقرار من الجمعية العامة العادية بناء على اقتراح مجلس الإدارة .

رابعا : يقطع جزء من الأرباح بناء على إقتراح مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة لمواجهة الإلتزامات المترتبة على الشركة بموجب قوانين العمل ولا يجوز توزيع هذه الأموال على المساهمين .

خامسا : يقطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح قدرها (٥ ٪) خمسة في المائة للمساهمين يحددها مجلس الإدارة وتقررها الجمعية العامة .



340155

سادسا : يقتطع بعد ما تقدم مبلغ تقرره الجمعية العامة العادية بحيث لا يزيد عن

(١٠ ٪) عشرة بالمائة من الباقي يخصص لمكافآت مجلس الإدارة .

سابعا : يوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على المساهمين كحصة إضافية في الأرباح

أو يرحد بناء على إقتراح مجلس الإدارة إلى السنة المقبلة أو يخصص

لإنشاء مال إحتياطي عام أو مال للإستهلاك غير عاديين .

مادة (٤٧)

تدفع حصص الأرباح إلى المساهمين في المكان وفي المواعيد التي يحددها

مجلس الإدارة .

مادة (٤٨)

يستعمل المال الإحتياطي بناء على قرار مجلس الإدارة فيما يكون أوفى بمصالح

الشركة ولا يجوز توزيع الإحتياطي الإجباري على المساهمين وإنما يجوز إستعماله

لتأمين توزيع أرباح على المساهمين تصل إلى ٥ ٪ (خمسة بالمائة) في السنوات

التي لا تسمح فيها أرباح الشركة بتأمين هذا الحد ، وإذا زاد الإحتياطي الإجباري

على نصف رأس مال الشركة جاز للجمعية أن تقرر إستعمال ما زاد على هذا الحد

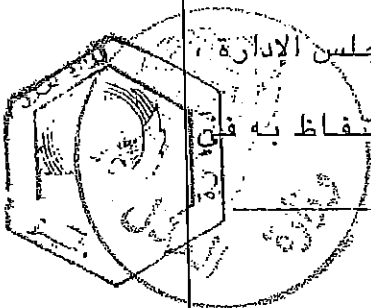
في الوجوه التي تراها لصالح الشركة ومساهميها .

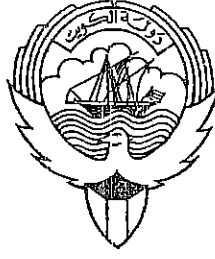
مادة (٤٩)

تودع أموال الشركة النقدية لدى بنك أو عدة بنوك يحددها مجلس الإدارة

ويحدد مجلس الإدارة الحد الأعلى من المال النقدي الذي يجوز الإحتفاظ به في

صندوق الشركة .





وزارة العدل

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

-١٧-

الفصل الثالث

إنقضاء الشركة وتصفيتها

مادة (٥٠)

تنقضي الشركة بأحد الأسباب المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية .

مادة (٥١)

تجري تصفية أموال الشركة عند إنقضائها وفقا للأحكام الواردة في قانون الشركات التجارية .

مادة (٥٢)

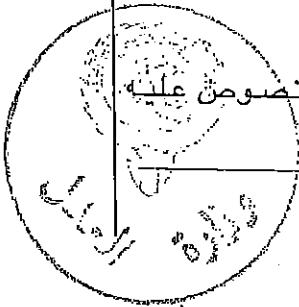
تطبق أحكام قانون الشركات التجارية رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته في كل ما لم يرد بشأنه نص خاص في عقد التأسيس أو في هذا النظام .

مادة (٥٣)

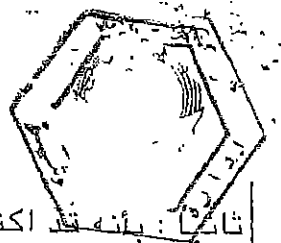
إقرار

يقر المؤسسون :

أولا : بأن أحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي مطابقان للنموذج المنصوص عليه في المادة (٦٩) من قانون الشركات التجارية .



340159



ثالثاً : بأنه قد اكتبوا بجميع الأسهم وأودعوا من قيمتها باسم الشركة وحساب

في بنك الخليج .

ثالثاً : بأنهم قد عينوا الهيئات الإدارية اللازمة لإدارة الشركة ويتم اختيار الهيئة الإدارية الأولى للشركة في أول إجتماع للمساهمين بصفقتهم جميعاً

تأسيسية

الطرف الثالث

الطرف الثاني

الطرف الأول

فواز الزامل

حبيب محمد الزامل

الطرف السادس

الطرف الخامس

الطرف الرابع

مبارك الزامل

باسم يوسف الزامل

محمد الصوف

الطرف السابع

ياسر محمد الزامل

الشاهد الثاني

الشاهد الأول

رافعت عواد الزامل

محمد الزامل

وبما ذكر تحرر هذا النظام الأساسي بعد تلاوته على الحاضرين وقعه

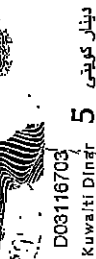
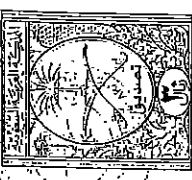
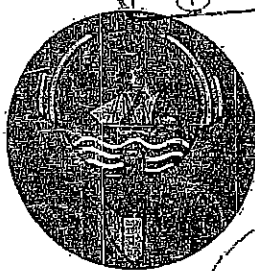
ههههه من أصل ومعدد (١) نسخة ومكون من عدد (١٧) صفة

ههههه هذا القدر من التسمية ، وتبين به شطب أو إضافة ، ومرفقاته

تم توقيع الطرفين المذكورين في ١٢ / ٢ / ١٩٧٢

كشياء

الموثق



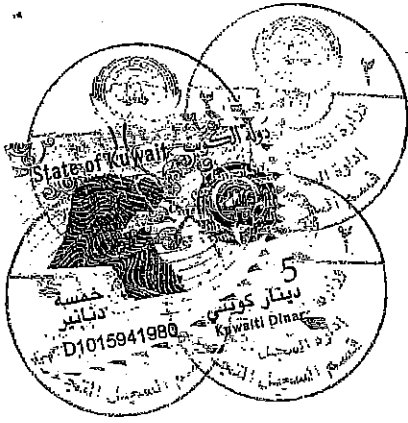
16 MAR 2000

دينار كويتي 5

D08116703 KUWAITI Dinar

١٤٢٩

١٢٥٦



وزارة التجارة والصناعة
إدارة السجل التجاري
قسم السجل التجاري

تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : شركة عقار للاستثمارات العقارية (ش.م.ك) مقفلة .

٦٩٤١٨

رقم القيد في السجل التجاري :

بموجب مذكرة صادرة من إدارة الشركات المساهمة رقم ٦٤٥ بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٥ بناء على قرار الجمعية العمومية الغير عادية المنعقدة ٢٠١٤/١١/١٩ تمت الموافقة على مايلي :
جرى التأشير بالسجل التجاري بالآتي :-

المادة (١) من عقد التأسيس :
تؤلف من الموقعين على هذا العقد جماعة غرضها إنشاء شركة مساهمة كويتية بترخيص من الحكومة الكويتية طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٢ بإصدار قانون الشركات التجارية وتعديلاته.

المادة (٢) من عقد التأسيس :
اسم الشركة هو : شركة عقار للاستثمارات العقارية - (شركة مساهمة كويتية عامة).

المادة (١) من عقد التأسيس :
تأسست طبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية وهذا النظام الأساسي بين مالكي الأسهم المبينة أحكامها فيما بعد شركة مساهمة كويتية عامة تسمى شركة عقار للاستثمارات العقارية (شركة مساهمة كويتية عامة).

المادة (٦) من عقد التأسيس :
أسهم الشركة إسمية ويجوز لغير الكويتيين تملكها، وفقاً لأحكام القانون والتعديلات اللاحقة عليه ولائحته التنفيذية والقرارات الوزارية المنظمة لذلك.

المادة (١٢) من عقد التأسيس

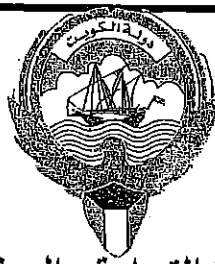
لا يجوز زيادة رأس المال المصرح به إلا إذا كانت قيمة الأسهم الأصلية قد دُفعت كاملة، على أن تكون القيمة الإسمية لأسهم الزيادة في جميع الأحوال مساوية للقيمة الإسمية للأسهم الأصلية، ويجوز للجمعية العامة غير العادية أن تفوض مجلس الإدارة في تحديد تاريخ تنفيذها، وإذا لم يمارس بعض المساهمين حق أولوية الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال يتم تخصيص الأسهم غير المكتتب فيها لمن يرغب في ذلك من مساهمي الشركة، فإذا تجاوزت طلبات الاكتتاب عدد الأسهم المطروحة تم تخصيصها على المكتتبين بنسبة ما اكتتبوا به، وفي جميع الأحوال التي لا يتم الاكتتاب فيها في كامل الأسهم الجديدة جاز لمجلس الإدارة أن يقوم بتخصيص الأسهم غير المكتتب فيها لمساهمين جدد، وتعتبر الأسهم الجديدة غير المكتتب فيها ملغاة بقوة القانون، ويكون للمساهمين حق الأولوية في الاكتتاب في الأسهم الجديدة بنسبة ما يملكه كل منهم من أسهم، وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطارهم بذلك، ويجوز للمساهمين التنازل عن حق الأولوية لمساهمين آخرين أو للغير بمقابل مادي أو بدون مقابل، وفقاً لما يتم الاتفاق عليه بين المساهمين والمتنازل إليه، وإذا لم تتم تغطية أسهم زيادة رأس المال جاز للجهة التي قررت الزيادة أن تقرر إما الرجوع عن زيادة رأس المال أو الاكتفاء بالقدر الذي تم الاكتتاب فيه.

٢٠١٤
مدير إدارة السجل التجاري



١٥

١٢



وزارة التجارة والصناعة

إدارة السجل التجاري

قسم السجل التجاري

تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : شركة عقار للاستثمارات العقارية (ش.م.ك) مقفلة .

٦٩٤١٨

رقم القيد في السجل التجاري :

المادة (١٣) من النظام الاساسي :

يتولى إدارة الشركة مجلس مكون من (٥) خمسة أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة بالتصويت السري، على أن يكون من بين أعضاء مجلس الإدارة عضواً أو أكثر من الأعضاء المستقلين من ذوي الخبرة والكفاءة تختارهم الجمعية العامة العادية وتحدد مكافأتهم وفقاً لقواعد الحوكمة، وعلى ألا يزيد عددهم على نصف أعضاء مجلس الإدارة، ولا يشترط أن يكون العضو المستقل من بين المساهمين في الشركة، ويجوز لكل مساهم شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً تعيين ممثلين له في مجلس إدارة الشركة بنسبة ما يملكه من أسهم فيها، ويستنزل عدد أعضاء مجلس الإدارة المختارين بهذه الطريقة من مجموع أعضاء مجلس الإدارة الذين يتم انتخابهم، ولا يجوز للمساهمين الذين لهم ممثلين في مجلس الإدارة الاشتراك مع المساهمين الآخرين في انتخاب باقي أعضاء مجلس الإدارة إلا في حدود ما زاد عن النسبة المستخدمة في تعيين ممثلين في مجلس الإدارة، ويجوز لمجموعة من المساهمين أن يتحالفوا فيما بينهم لتعيين ممثل أو أكثر عنهم في مجلس الإدارة وذلك بنسبة ملكيتهم مجتمعة، ويكون لهؤلاء الممثلين ما للأعضاء المنتخبين من الحقوق والواجبات، ويكون المساهم مسؤولاً عن أعمال ممثليه تجاه الشركة ودائنيها ومساهميها.

المادة (١٤) من النظام الاساسي:

مدة عضوية مجلس الإدارة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وإذا تعذر انتخاب مجلس إدارة جديد في الميعاد المحدد لذلك، استمر المجلس القائم في إدارة أعمال الشركة إلى حين زوال الأسباب وانتخاب مجلس إدارة جديد.

المادة (١٥) من النظام الاساسي:

يجب أن تتوافر في من يرشح لعضوية مجلس الإدارة الشروط التالية:

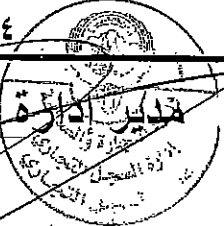
- ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جناية بعقوبة مقيدة للحرية أو في جريمة إفلاس بالتقصير أو التدليس أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو بعقوبة مقيدة للحرية، بسبب مخالفته لأحكام هذا القانون ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.
 - فيما عدا أعضاء مجلس الإدارة المستقلين يجب أن يكون مالكا بصفة شخصية أو يكون الشخص الذي يمثله مالكا لعدد من أسهم الشركة.
- وإذا فقد عضو مجلس الإدارة أي من الشروط المتقدمة أو غيرها من الشروط الواردة في القانون زالت عنه صفة العضوية من تاريخ فقدان تلك الشروط.

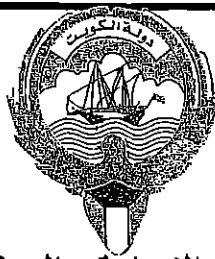
٢٠١٤

١٢

١٥

مدير إدارة السجل التجاري





وزارة التجارة والصناعة

إدارة السجل التجاري

قسم السجل التجاري

تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : شركة عقار للاستثمارات العقارية (ش.م.ك) مقفلة .

٦٩٤١٨

رقم القيد في السجل التجاري :

المادة (١٦) من النظام الأساسي:
لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضاء هذا المجلس أن يكون تاجراً في تجارة مشابهة أو منافسة لتجارة الشركة، أو أن تكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والصفقات التي تبرم مع الشركة أو لحسابها، أو أن تكون له مصلحة تتعارض مع مصالح الشركة ما لم يكن ذلك بترخيص من الجمعية العامة، ولا يجوز لأي من هؤلاء أن يشترك في إدارة شركة مشابهة أو منافسة للشركة، ولا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أو لأي من أعضائه - ولو كان ممثلاً لشخص اعتباري - أن يستغل المعلومات التي وصلت إليه بحكم منصبه في الحصول على فائدة لنفسه أو لغيره، كما لا يجوز لأي منهم التصرف بأي نوع من أنواع التصرفات في أسهم الشركة التي هو عضو في مجلس إدارتها طيلة مدة عضويته إلا بعد الحصول على موافقة هيئة أسواق المال أو الجهات المختصة.

المادة (١٨) من النظام الأساسي:
ينتخب مجلس الإدارة بالاقتراع السري رئيساً للمجلس ونائباً للرئيس، ويمثل رئيس مجلس الإدارة الشركة في علاقتها مع الغير وأمام القضاء إلى جانب الاختصاصات الأخرى التي يُبنيها عقد الشركة، ويعتبر توقيعه كتوقيع مجلس الإدارة في علاقة الشركة مع الغير، وعليه تنفيذ قرارات المجلس وأن يتقيد بتوصياته، ويحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه، أو قيام مانع لديه من ممارسة اختصاصاته.

المادة (١٩) من النظام الأساسي:
يجوز لمجلس الإدارة أن يعين من بين أعضائه أو غيرهم رئيساً تنفيذياً أو أكثر يباط به إدارة الشركة ويُحدد المجلس صلاحياته ومكافأته، ولا يجوز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي.

المادة (٢٠) من النظام الأساسي:
يملك حق التوقيع عن الشركة على أفراد كل من رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو أي عضو آخر يفوضه مجلس الإدارة لهذا الغرض والرئيس التنفيذي وفقاً للصلاحيات المحددة له من قبل مجلس الإدارة.

المادة (٢١) من النظام الأساسي:
يجتمع مجلس الإدارة ست مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة بناء على دعوة من رئيسه، ويجتمع أيضاً إذا طلب إليه ذلك إثنان من أعضائه على الأقل، ويكون اجتماع المجلس صحيحاً بحضور أغلبية أعضائه، على أن لا يقل عدد الحاضرين عن ثلاثة، ولا يجوز الحضور بالوكالة في اجتماعات المجلس، ويجوز الاجتماع باستخدام وسائل الاتصال الحديثة، ويجوز اتخاذ قرارات بالتمرير بموافقة جميع أعضاء المجلس.

المادة (٢٢) من النظام الأساسي:
تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية الأعضاء الحاضرين فإذا تساوت الأصوات رجّح الجانب الذي فيه الرئيس، ويعد سجل خاص تثبت به محاضر جلسات المجلس، ويتم تدوينها وتوقيعها من قبل الأعضاء الحاضرين وأمين سر المجلس، ويجوز للعضو المعارض أن يطلب تسجيل رأيه.

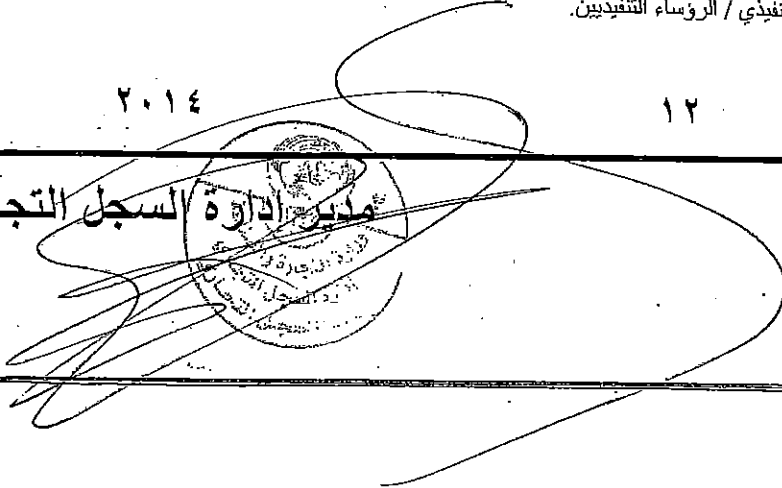
المادة (٢٤) من النظام الأساسي:
مع عدم الإخلال بأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٢ بإصدار قانون الشركات وتعديلاته، تحدد الجمعية العامة العادية مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، على أن يحدد مجلس الإدارة مكافآت الرئيس التنفيذي / الرؤساء التنفيذيين.

٢٠١٤

١٢

١٥

مدير الإدارة السجل التجاري





وزارة التجارة والصناعة

إدارة السجل التجاري

قسم السجل التجاري

تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : شركة عقار للاستثمارات العقارية (ش.م.ك) مقفلة .

٦٩٤١٨

رقم القيد في السجل التجاري :

المادة (٢٥) من النظام الأساسي : لمجلس الإدارة أوسع السلطات لإدارة الشركة والقيام بجميع الأعمال التي تقتضيها إدارة الشركة وفقاً لأغراضها، ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أو هذا النظام أو قرارات الجمعية العامة.

ويجوز لمجلس الإدارة بيع عقارات الشركة أو رهنها أو إعطاء الكفالات أو عقد القروض أو التحكيم أو الصلح والتبرعات، كما يجوز للمجلس أن يفوض أحد أعضائه أو لجنة من بين أعضائه أو أحداً من الغير في القيام بعمل معين أو أكثر أو الإشراف على وجه من وجوه نشاط الشركة، أو في ممارسة بعض السلطات أو الاختصاصات المنوطة بالمجلس.

المادة (٢٨) من النظام الأساسي :

توجه الدعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة متضمنة جدول الأعمال وزمان ومكان الاجتماع بأحد الطرق التالية:

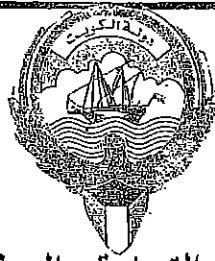
١. خطابات مسجلة ترسل إلى جميع المساهمين قبل الموعد المحدد لاتخاذ الاجتماع بأسبوع على الأقل.
 ٢. الإعلان في صحيفتين يوميتين تصدران باللغة العربية، ويجب أن يحصل الإعلان مرتين، على أن يتم الإعلان في المرة الثانية بعد مضي مدة لا تقل عن سبعة أيام من تاريخ نشر الإعلان الأول، وقبل انعقاد الاجتماع بسبعة أيام على الأقل.
 ٣. تسليم الدعوة باليد إلى المساهمين أو من ينوب عنهم قانوناً قبل موعد الاجتماع بيوم على الأقل، ويؤشر على صورة الدعوة بما يفيد الاستلام.
 ٤. أي وسيلة من وسائل الإعلان الحديثة وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٢ بإصدار قانون الشركات وتعديلاته.
- ويجب أن تتضمن الدعوة جدول الأعمال، وتُعد جدول الأعمال الجهة التي تدعو إلى الاجتماع، كما يجب إخطار وزارة التجارة والصناعة كتابياً بجدول الأعمال وبميعاد ومكان الاجتماع قبل انعقاده بسبعة أيام على الأقل.

٢٠١٤

١٢

١٥

مدير إدارة السجل التجاري



وزارة التجارة والصناعة

إدارة السجل التجاري

قسم السجل التجاري

تأشيرة في السجل التجاري

شركة عقار للاستثمارات العقارية (ش.م.ك) مقفلة .

اسم الشركة ونوعها :

٦٩٤١٨

رقم القيد في السجل التجاري :

المادة (٢٩) من النظام الاساسي :

يرأس اجتماع الجمعية العامة رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو من ينتدبه مجلس الإدارة لهذا الغرض، أو من تنتدبه الجمعية العامة من المساهمين أو من غيرهم، ولا يجوز للجمعية العامة مناقشة موضوعات غير مدرجة في جدول الأعمال إلا إذا كانت من الأمور العاجلة التي طرأت بعد إعداد الجدول أو تكتفت في أثناء الاجتماع، أو إذا طلبت ذلك وزارة التجارة والصناعة أو مراقب الحسابات أو عدد من المساهمين يملكون خمسة في المائة من رأس مال الشركة، وإذا تبين أثناء المناقشة عدم كفاية المعلومات المتعلقة ببعض المسائل المعروضة تُعَيَّن تأجيل الاجتماع لمدة لا تزيد عن عشرة أيام عمل إذا طلب ذلك عدد من المساهمين يمثلون ربع رأس المال المصدر، وينعقد الاجتماع المؤجل دون الحاجة إلى إجراءات جديدة للدعوة.

المادة (٣٥) من النظام الاساسي

تتعقد الجمعية العامة العادية السنوية بناءً على دعوة من مجلس الإدارة خلال الثلاثة أشهر التالية لانتهاء السنة المالية، ولمجلس الإدارة دعوة هذه الجمعية كلما رأى ذلك، ويتعين عليه دعوتها بناءً على طلب مسبب من المساهمين يملكون ما لا يقل عن ١٠ % من رأس مال الشركة أو بناءً على طلب مراقب الحسابات وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الطلب، ويُعد جدول الأعمال الجهة التي تدعو إلى الاجتماع.

المادة (٣٨) من النظام الاساسي

مع مراعاة أحكام القانون وعقد الشركة، تختص الجمعية العامة العادية في اجتماعها السنوي باتخاذ قرارات في المسائل التي تدخل في اختصاصها وعلى وجه الخصوص ما يلي:

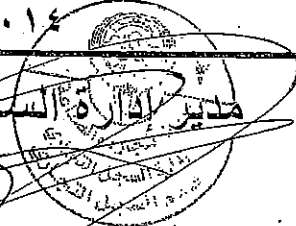
١. تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية.
٢. تقرير مراقب الحسابات عن البيانات المالية للشركة.
٣. تقرير بآية مخالفات رصدتها الجهات الرقابية وأوقعت بشأنها جزاءات على الشركة.
٤. البيانات المالية للشركة.
٥. اقتراحات مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح.
٦. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة.
٧. انتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو عزلهم وتحديد مكافآتهم.
٨. تعيين مراقبي حسابات الشركة وتحديد أتعابهم أو تفويض مجلس الإدارة في ذلك.
٩. تقرير التعاملات التي تمت أو ستتم مع أطراف ذات الصلة، وتعرف الأطراف ذات الصلة طبقاً لمبادئ المحاسبة الدولية.

٢٠١٤

١٢

١٥

مدير إدارة السجل التجاري





وزارة التجارة والصناعة

إدارة السجل التجاري

قسم السجل التجاري

تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : شركة عقار للاستثمارات العقارية (ش.م.ك) مقفلة .

٦٩٤١٨

رقم القيد في السجل التجاري :

المادة (٣٩) من النظام الأساسي

تجتمع الجمعية العامة غير العادية بناءً على دعوة من مجلس الإدارة، أو بناءً على طلب مسيب من مساهمين يمثلون خمسة عشر في المائة من رأس مال الشركة المصدر، أو بناءً على طلب من وزارة التجارة والصناعة، ويجب على مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة غير العادية للاجتماع خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب.

وإذا لم يقر المجلس بدعوة الجمعية العامة غير العادية خلال المدة المنصوص عليها بالفقرة السابقة تقوم الوزارة بالدعوة للاجتماع خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ انتهاء المدة المشار إليها في الفقرة السابقة.

المادة (٤٠) من النظام الأساسي

مع مراعاة الاختصاصات الأخرى التي ينص عليها القانون، تختص الجمعية العامة غير العادية بالمسائل التالية:

١. تعديل عقد التأسيس أو النظام الأساسي للشركة.
 ٢. بيع كل المشروع الذي قامت من أجله الشركة أو التصرف فيه بأي وجه آخر.
 ٣. حل الشركة أو اندماجها أو تحولها أو انقسامها.
 ٤. زيادة رأس مال الشركة أو تخفيضه.
- كل قرار يصدر عن الجمعية العامة غير العادية لا يكون نافذاً إلا بعد موافقة الجهات الرقابية واتخاذ إجراءات الشهر.

المادة (٤١) من النظام الأساسي :

يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر يُعيّنه الجمعية العامة العادية وتقدر أتعابه، أو تفوض مجلس الإدارة في ذلك، ويقوم المراقب بمراقبة حسابات الشركة عن السنة المالية التي عُيّن لها، ويجوز لمجلس الإدارة في الحالات الاستثنائية أو الطارئة التي لا يباشر فيها مراقب الحسابات المُعيّن من قبل الجمعية مهامه لأي سبب من الأسباب أن يعين من يحل محله، على أن يُعرض هذا الأمر في أول اجتماع تعقده الجمعية للبت فيه.

المادة (٤٤) من النظام الأساسي :

على مراقب الحسابات أو من يُنييه من المحاسبين الذين اشتركوا معه في أعمال المراجعة، أن يحضر اجتماعات الجمعية العامة العادية وأن يقدم تقريراً عن البيانات المالية للشركة، وعما إذا كانت هذه البيانات تظهر الوضع المالي للشركة في نهاية السنة المالية ونتائج أعمال الشركة لتلك السنة، وبيان ما إذا كانت البيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة ومستنداتها، وذلك وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وما نص عليه القانون، وإذا كان للشركة أكثر من مراقب للحسابات يُعيّن عليهم إعداد تقرير موحد، وفي حالة وجود اختلاف بينهم حول بعض الأمور يجب إثبات ذلك في التقرير مع بيان وجهة نظر كل منهم، ولكل مساهم أثناء انعقاد الجمعية العامة أن يناقش المراقب وأن يستوضحه عما ورد في تقريره، ويلتزم مراقب الحسابات بالمحافظة أثناء وبعد عمله بالشركة على سرية البيانات والمعلومات التي وصلت إليه بحكم عمله، ولا يستعمل هذه البيانات والمعلومات في تحقيق منفعة لنفسه أو لغيره، ولا يذيع أية أسرار تتعلق بالشركة، وإذا خالف المراقب واجباته المشار إليها في الفقرة السابقة جاز عزله ومطالبته بالتعويض عند الاقتضاء.

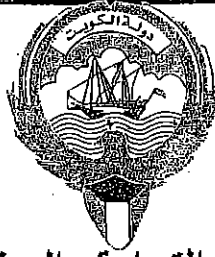
٢٠١٤

١٢

١٥

مدير إدارة السجل التجاري

مدير



وزارة التجارة والصناعة

إدارة السجل التجاري

قسم السجل التجاري

تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : شركة عقار للاستثمارات العقارية (ش.م.ك) مقفلة .

٦٩٤١٨

رقم القيد في السجل التجاري :

المادة (٤٦) من النظام الاساسي :

توزع الأرباح الصافية على النحو التالي:

أولاً : يقتطع سنوياً بقرار يصدر من الجمعية العامة العادية بناءً على اقتراح مجلس الإدارة نسبة لا تزيد عن (١٠%) عشرة بالمائة من الأرباح الصافية، لتكوين احتياطي إجباري للشركة، ويجوز للجمعية العامة وقف هذا الاقتطاع إذا زاد الاحتياطي الإجباري عن نصف رأس مال الشركة المصدر، ولا يجوز استخدام الاحتياطي الإجباري إلا في تغطية خسائر الشركة أو لتأمين توزيع أرباح على المساهمين بنسبة لا تزيد عن ٥% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تسمح فيها أرباح الشركة بتوزيع هذه النسبة وذلك بسبب عدم وجود احتياطي اختياري يسمح بتوزيع هذه النسبة من الأرباح، ويجب أن يعاد إلى الاحتياطي الإجباري ما اقتطع منه عندما تسمح بذلك أرباح السنوات التالية ما لم يكن هذا الاحتياطي يزيد عن نصف رأس المال المصدر.

ثانياً : يقتطع من الأرباح الحصص المستحقة لكل من الجهات والمؤسسات والهيئات الحكومية طبقاً للقانون.
ثالثاً : يجوز أن يقتطع سنوياً بقرار يصدر من الجمعية العامة العادية بناءً على اقتراح مجلس الإدارة نسبة لا تزيد عن (١٠%) عشرة بالمائة من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي اختياري يخصص للأغراض التي تحددها الجمعية العامة العادية.
رابعاً : يُجَنَّب من الأرباح المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى مقدارها (٥%) خمسة بالمائة للمساهمين عن المدفوع من قيمة أسهمهم.
خامساً : يخصص بعد كل ما تقدم مبلغ لا يزيد عن (١٠%) عشرة بالمائة من الربح الصافي يخصص كمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة.
سادساً : يوزع الباقي من الأرباح مع الأرباح المُجَنَّبَة أعلاه في البند رابعاً على المساهمين بناءً على اقتراح مجلس الإدارة، أو يتم ترحيلهما إلى السنة المقبلة.

المادة (٥٢) من النظام الاساسي :

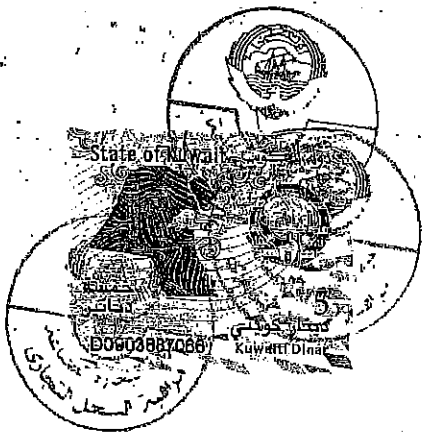
تطبق أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٢ بإصدار قانون الشركات وتعديلاته في كل ما لم يرد بشأنه نص خاص في عقد تأسيس الشركة أو في النظام المرفق به.

٢٠١٤

١٢

١٥

مدير إدارة السجل التجاري



وزارة الصناعة والتجارة

إدارة السجل التجاري

قسم السجل التجاري

تأشيرة في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها : شركة عقار للاستثمارات العقارية (ش.م.ك) مقفلة

رقم القيد في السجل التجاري : ٦٩٤١٨

بموجب مذكرة صادرة من إدارة الشركات رقم ١٠٣٩ بتاريخ ٢٥/١٢/٢٠١١ بناء على قرار الجمعية العمومية الغير عادية المنعقدة بتاريخ ٢٢/١٢/٢٠١١ تمت الموافقة على ما يلي :
جرى التأشير بالسجل التجاري بالآتي :

١- تعديل المادة (١٣) من النظام الأساسي للشركة كالاتي :

" يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من (٥) خمسة أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة بالتصويت السري "

٢٠١١

١٢

٢٥

مدير إدارة السجل التجاري





وزارة التجارة والصناعة

إدارة السجل التجاري

قسم السجل التجاري

تأشير في السجل التجاري

اسم الشركة ونوعها شركة عقار للاستثمارات العقارية (ش.م.ك) مقفلة

رقم القيد في السجل التجاري: 69418

بموجب مذكرة إدارة الشركات رقم 381 بتاريخ 2008/6/4
بناء على الجمعية العمومية الغير عادية المنعقدة بتاريخ 2008/6/3
فقد تمت الموافقة على ما يلي : جرى التأشير بالسجل التجاري بالآتي :-
أولاً : الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بزيادة رأس مال الشركة من 21.500.000 د.ك إلى 23.425.000 د.ك وذلك بزيادة قدرها 1.925.000 د.ك بنسبة 8.95% من رأس مال الشركة كما
في 2007/12/31 وذلك بإصدار عدد 19.250.000 سهم جديد حسب التالي :-
أ : توزيع أسهم منحة مجانية بواقع 8% من رأس المال المدفوع (8 سهم لكل 100 سهم) وبعدد إجمالي 17.200.000 سهم على السادة المساهمين المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية .
ب : زيادة رأس المال بعدد 2.050.000 سهم (مليونان وخمسون ألف سهم) بقيمة اسمية 100 فلس للسهم وعلاوة إصدار قدرها 48 فلس للسهم وتخصص هذه الزيادة لموظفي الشركة تطبيقاً للمرحلة الأولى من نظام خيار الأسهم للموظفين الأكفاء والمعتمدة سابقاً من قبل الجمعية العمومية للشركة، ويفوض مجلس الإدارة في توزيع هذه الأسهم على الموظفين المستحقين لها ، وتمثل تلك الزيادة نسبة 11.39% من إجمالي عدد الأسهم المقررة في نظام خيار شراء الأسهم للموظفين وقدرها 18.000.000 سهم
ثانياً : الموافقة على تعديل المادة (6) من عقد التأسيس والمادة (5) من النظام الأساسي على النحو التالي
" حدد رأس مال الشركة بمبلغ 23.425.000 د.ك (ثلاثة وعشرون مليون وأربعمائة وخمسة وعشرون ألف دينار) موزعة على 234.250.000 سهم (مائتان وأربعة وثلاثون مليون ومائتان وخمسون ألف سهم) ، قيمة كل سهم 100 فلس وجميع الأسهم نقدية " .

2008/6/4

الكويت في:

مدير إدارة السجل التجاري





وزارة التجارة والصناعة

إدارة التسجيل التجاري
قسم السجل التجاري

طلب تأشير في السجل التجاري

السيد مدير إدارة التسجيل التجاري

رقم القيد

٦٩٤١٨

اسم التاجر ولقبه أو عنوان الشركة أو اسمها

ألا الموقع على هذا

بمقتضى : صاحب القيد/ وكيله عن صاحب القيد شركة عقار للاستثمارات العقارية (ش.م.ك) مقفلة

أرجو التأشير بالبيانات الموضحة في هذا الطلب في السجل التجاري في الكويت وأقر أن جميع البيانات الواردة في الطلب صحيحة

بموجب مذكرة صادرة من إدارة الشركات رقم ٥١٠ بتاريخ ٢٣/٥/٢٠٠٦

بناء على الجمعية الغير عادية للشركة المذكورة أعلاه المنعقدة بتاريخ ٦/٥/٩ فقد تمت الموافقة على ما يلي جرى التأشير بالسجل التجاري بالآتي :

١. زيادة رأس مال الشركة من ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ك. إلى ٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ك. وذلك عن طريق توزيع أسهم متخمة متجانية السادة المساهمين المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية بواقع ٧٠% من رأس المال المدفوع أي بمقدار ١,٤٠٠,٠٠٠ ك.

٢. تعديل المادة رقم (٦) من عقد التأسيس و(٥) النظام الأساسي لتصبح كالتالي حدد رأس مال الشركة بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ك. موزعة على ٢٠٠,٠٠٠ سهم قيمة كل سهم ١,٠٠٠ فلس وجميع الأسهم نقدية

٣. تعديل المادة (٢٢ب) من النظام الأساسي للشركة لتصبح كالتالي
بغرض المحافظة على الموظفين الأكفاء للعمل في الشركة وتعزيز ولائهم لها فإن لمجلس الإدارة الحق في استحداث نظام يسمى " خيار شراء الأسهم للموظفين " وذلك وفقاً للشروط التي نص عليها القرار الوزاري رقم (٣٣٧) لسنة ٢٠٠٤م
١. لمقابلة التزامات الشركة بموجب " خيار شراء الأسهم للموظفين " يجوز زيادة رأس مال الشركة بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة على أن لا تتجاوز إجمالي الزيادات التي تتم لرأس المال خلال فترة مدتها عشر سنوات عن ١٠% (عشرة بالمائة) من مقدار رأس المال تطبيق النظام
٢. لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة في خيار شراء الأسهم للموظفين وذلك باستثناء العضو المنتخب
٣. بغرض " نظام خيار شراء الأسهم للموظفين " على الجمعية العامة للشركة للموافقة عليه
٤. يجب الحصول على موافقة الجمعية العامة على عدد الأسهم المطلوب إصدارها لصالح الموظفين كل سنة

٢٠٠٦

٥ سنة

من شهر

٢٣

الكويت في



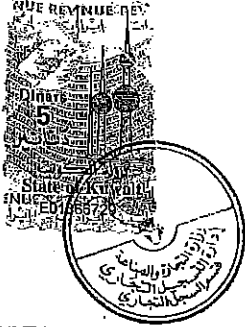
مدير إدارة التسجيل التجاري



وزارة التجارة والصناعة

ادارة التسجيل التجاري

قسم السجل التجاري



طلب تأشير في السجل التجاري

السيد مدير ادارة التسجيل التجاري

٢٩٤١٨

رقم القيد

رقم الايداع

اسم التاجر ولقبه أو عنوان الشركة أو اسمها

شركة عقار لاستثمار العقارية (ش.م.ك) مقفلة

أنا الموقع على هذا

بصفتي : صاحب القيد/ وكيلًا عن صاحب القيد

أرجو التأشير بالبيانات الموضحة في هذا الطلب في السجل التجاري في الكويت وأقر أن جميع البيانات الواردة في الطلب صحيحة

بموجب مذكرة صادرة من إدارة الشركات رقم ٣٥٨ بتاريخ ١٢/٢/٢٠٠٣ بناءً على قرار الجمعية العمومية الغرض عادية المنعقدة بتاريخ 2003/7/30 فقد تمت الموافقة للشركة المذكورة أعلاه على التالية :-
جري التأشير بالسجل التجاري :

- 1- إضافة أغراض جديدة للمادة (5) من عقد التأسيس والمادة (4) في النظام الأساسي على النحو التالي :-
" تملك ويبيع وشراء أسهم وسندات الشركات العقارية لحساب الشركة فقط في الكويت وفي الخارج "
- تملك وإدارة الفنادق والنوادي الصحية والمرافق السياحية وإيجارها واستئجارها
- القيام بأعمال الصيانة المتعلقة بالمباني والعقارات المملوكة للشركة بما في ذلك أعمال الصيانة وتنفيذ الأعمال المدنية والميكانيكية والكهربائية والمصاعد وأعمال تكييف الهواء بما يكفل المحافظة على المباني وسلامتها
- إدارة وتشغيل واستثمار وإيجار واستئجار الفنادق والنوادي والموتيلات وبيوت الضيافة والاستراحات والمنشآت والحدائق والمعارض والمطاعم والكافيتريات والمجمعات السكنية والمنتجعات السياحية والصحية والمشروعات الترفيهية والرياضية والمحلات وذلك على مختلف الدرجات والمستويات شاملاً جميع الخدمات الأصلية والمساعدة والمرافق الملحقة بها وغيرها من الخدمات اللازمة لها
- تنظيم المعارض العقارية الخاصة بمشاريع الشركة العقارية وذلك حسب الأنظمة المعمول بها في الوزارة
- إقامة المزايدات العقارية وذلك حسب الأنظمة المعمول بها في الوزارة
- إنشاء وإدارة الصناديق الاستثمارية العقارية (بعد موافقة بنك الكويت المركزي)
- القيام باستيراد لوازم البناء المتعلقة بأغراض الشركة بعد الحصول على الترخيص اللازم
- المساهمة المباشرة لوضع البنية الأساسية للمناطق والمشاريع السكنية والتجارية والصناعية البنية بنظام البناء والتشغيل والتحويل B.O.T وإدارة المرافق العقارية بنظام B.O.T
- أخذ توكيلات جميع الشركات التي لها علاقة بالشركة مثل الفنادق والمنشآت ومواد البناء ولوازمها جميعاً

الكويت في ١٥

من شهر ١٢

سنة ٢٠٠٣

بيانات خاصة بقسم السجل التجاري

من هذا اليوم

في الساعة

أودع هذا الطلب برقم

وتم التأشير بالبيانات في (سجل التأشير سجل الالغاء)

وسلمت نسخة منه الى مقدم الطلب اليوم

سنة

من شهر

الكويت في

مدير ادارة التسجيل التجاري





وزارة التجارة والصناعة

ادارة التسجيل التجاري

قسم السجل التجاري

طلب تأشير في السجل التجاري

السيد مدير ادارة التسجيل التجاري

٦٩٤١٨

رقم الايداع

رقم القيد

اسم التاجر ولقبه أو عنوان الشركة أو اسمها

شركة عقار لاستثمار العقارية (ش.م.ك) مقفلة

أنا الموقع على هذا

بصنتي : صاحب القيد/ وكيله عن صاحب القيد

أرجو التأشير بالبيانات الموضحة في هذا الطلب في السجل التجاري في الكويت وأقر أن جميع البيانات الواردة في الطلب صحيحة

٢- تعديل المادة (٦) من النظام الأساسي :
"جميع أسهم الشركة اسمية ولا يجوز لغير الكويتيين تملكها إلا وفقاً لأحكام القانون والقرارات الوزارية المنظمة لذلك"

٣- تعديل المادة (١٢) من النظام الأساسي على النحو التالي :
"لا يجوز زيادة رأس المال إلا إذا كانت أقساط الأسهم الأصلية قد دفعت كاملة ولا يجوز إصدار الأسهم الجديدة بأقل من قيمتها الاسمية ، وإذا صدرت بأكثر من ذلك أضيف الفرق حتماً إلى الاحتياطي القانوني بعد وفاء مصروفات الإصدار ، ولكل مساهم الأولوية في الاكتتاب بحصة من الأسهم الجديدة متناسبة مع عدد أسهمه وتمنح لممارسة حق الأولوية مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر دعوة المساهمين لذلك ويجوز تنازل المساهمين مقدماً عن حقهم بالأولوية"

٤- تعديل المادة (٢٨) من النظام الأساسي على النحو التالي :
"توجه الدعوة إلى المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة - إما كانت صفتها - متضمن خلاصة واضحة عن جدول الأعمال بأحدى الطريقتين التاليتين :

١- خطابات مسجلة ترسل إلى جميع المساهمين قبل الموعد المحدد لاتخاذها بأسبوع على الأقل
٢- إعلان في صحيفتين يوميتين على الأقل تصدران باللغة العربية ويجب أن يحصل الإعلان مرتين على أن يتم الإعلان في المرة الثانية بعد مضي مدة لا تقل عن أسبوع من تاريخ نشر الإعلان الأول وقبل انعقاد الجمعية العامة بأسبوع على الأقل مع نشر الإعلان الثاني في الجريدة الرسمية بالإضافة إلى الصحيفتين اليوميتين ويضع المؤسسون جدول أعمال الجمعية العامة المنعقدة بصفة تأسيسية ويضع مجلس الإدارة جدول أعمال الجمعية العامة المنعقدة بصفة عادية أو غير عادية
الكويت في من شهر سنة

٢٠٠٣

١٢

١٥

بيانات خاصة بقسم السجل التجاري

أودع هذا الطلب برقم

في الساعة

من هذا اليوم

وتم التأشير بالبيانات في (سجل التأشير سجل الانشاء)

وسلمت نسخة منه إلى مقدم الطلب اليوم

الكويت في من شهر سنة

مدير ادارة التسجيل التجاري



وزارة التجارة والصناعة

ادارة التسجيل التجاري

قسم السجل التجاري

طلب تأشير في السجل التجاري

السيد مدير ادارة التسجيل التجاري

٦٩٤١٨

رقم القيد

رقم الايداع

شركة عقار لاستثمار العقارية (ش.م.ك) مقفلة

اسم التاجر ولقبه أو عنوان الشركة أو اسمها

أنا الموقع على هذا

بصفتي : صاحب القيد/ وكيل عن صاحب القيد

أرجو التأشير بالبيانات الموضحة في هذا الطلب في السجل التجاري في الكويت وأقر أن جميع البيانات الواردة في

الطلب صحيحة

١- تعديل المادة (46) ثانيا من النظام الأساسي على النحو التالي :

تقتطع نسبة ١٠٪ تخصص لصالح مؤسسة الكويت للتقدم العلمي تحدد وفق المراسيم واللوائح والقرارات التي تصدر عن الجهات الرسمية

٢- إضافة المادة (112) من النظام الأساسي على النحو التالي :

يجوز للجمعية العامة غير العادية بأغلبية الأصوات التنازل نيابة عن المساهمين عن حق الأولوية في الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال المنصوص عليه في

المادة (12) من هذا النظام في الحالات التالية :

١- إذا كانت زيادة رأسمال الشركة بغرض استقطاب الموظفين الأكفاء للعمل بالشركة وفق نظام خيار شراء الأسهم للموظفين المنصوص عليه في المادة

(31) من هذا النظام وتكون الأولوية باكتتاب في أسهم زيادة رأس المال لهؤلاء والموظفين وتمتد فترة شهر من تاريخ نشر دعوة الاكتتاب لممارسة حق

الأولوية

٢- إذا كانت زيادة رأسمال الشركة بهدف زيادة عدد المساهمين والنشر أسهم الشركة

٣- إضافة المادة (112) من النظام الأساسي على النحو التالي :

بغرض استقطاب الموظفين الأكفاء للعمل في الشركة فإن لمجلس الإدارة الحق في استحداث نظام يسمى بنظام " خيار شراء الأسهم للموظفين الأكفاء " يكون

الغرض منه توفير حافز لاستقطاب الموظفين الأكفاء للعمل في الشركة وتعزيز ولائهم لها على أن يراعى في شروط هذا النظام البنود التالية :

١- لمقابلة التزامات الشركة بموجب نظام " خيار شراء الأسهم للموظفين الأكفاء " يجوز زيادة رأس مال الشركة بناء على اقتراح من مجلس الإدارة على

أن لا تتجاوز إجمالي الزيادات التي تتم لرأس المال خلال كل فترة مدتها عشر سنوات عن 15% (عشرة بالمائة) من مقدار رأس المال في نهاية هذه

الفترة

٢- لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة المشتركة في نظام " خيار شراء الأسهم للموظفين " وذلك باستثناء العضو المنتدب

٣- يجب أن تكون الشركة قد حققت أرباحاً لا تقل عن 10% من حقوق المساهمين لكل سنة مالية تصدر بها أسهم لصالح الموظفين طبق نظام " خيار

شراء الأسهم للموظفين الأكفاء "

٤- يعرض نظام " خيار شراء الأسهم للموظفين " على الجمعية العامة للشركة للموافقة عليه

٥- يجب الحصول على موافقة الجمعية العامة على عدد الأسهم المطلوب إصدارها لصالح الموظفين عن كل سنة

٦- إضافة المادة (112) من النظام الأساسي على النحو التالي :

يجوز للشركة أن تشتري ما لا يزيد عن عشرة بالمائة (10%) من عدد أسهمها بقيمة السوقية بشرط ألا يعمل الشراء من رأس مال الشركة ولا تدخل

هذه الأسهم في مجموع أسهم الشركة في الأحوال التي تتطلب تملك المساهمين نسبة معينة من رأس المال وفي جميع المسائل الخاصة بالجمعية العامة

٢٠٠٣

١٢

١٥

الكويت في من شهر سنة

بيانات خاصة بقسم السجل التجاري

أودع هذا الطلب برقم في الساعة من هذا اليوم

وتم التأشير بالبيانات في (سجل التأشير سجل الالقاء)

وسلمت نسخة منه الى مقدم الطلب اليوم

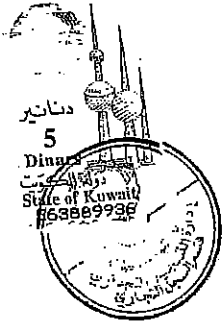
الكويت في من شهر سنة

مدير ادارة التسجيل التجاري



وزارة التجارة والصناعة

ادارة التسجيل التجارى
قسم السجل التجارى



طلب تأشير في السجل التجارى

السيد مدير ادارة التسجيل التجارى

رقم الابداع رقم القيد ٦٩٤١٨

اسم التاجر ولقبه أو عنوان الشركة أو اسمها شركة عقار للاستثمارات العقارية (ش.م.ك) مقفلة
أنا الموقع على هذا

بصفتي : صاحب القيد/ وكيل عن صاحب القيد

أرجو التأشير بالبيانات الموضحة في هذا الطلب في السجل التجارى في الكويت وأقر أن جميع البيانات الواردة في الطلب صحيحة

بموجب مذكرة صادرة من إدارة الشركات رقم ٣١٠ بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٣ و بناء على قرار الجمعية العمومية الغير العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٢٧، فقد تمت الموافقة على الشركة المذكورة أعلاه على التالي :
جري التأشير بالسجل التجارى .

١- تعديل قرار الجمعية العمومية العادية المنعقدة فى تاريخ ٢٠٠٣/٧/٣ والمتعلقة بزيادة رأس مال الشركة ليصبح د.ك. (عشرون مليون دينار كويتي) بدلا من د.ك. (خمسة عشر مليون دينار كويتي) مقسما إلى سهم بقيمة اسمية قدرها ١٠٠ فلس للسهم الواحد وجميع الأسهم نقدية تسدد دفعة واحدة ، وتخصص الزيادة لمساهمين جدد استنادا للمادة (١٠.٢) من النظام الأساسى

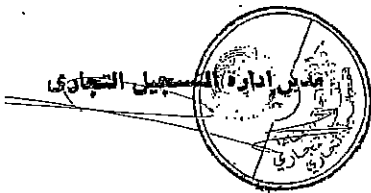
٢- تعديل المادة (٦) من عقد التأسيس والمادة (٥) من النظام الأساسى ليصبح كالتالى :
" حدد رأس المال بمبلغ ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ د.ك (عشرون مليون دينار كويتي) موزعة على ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم (مائتا مليون سهم) قيمة كل سهم ١٠٠ فلس وجميع الأسهم نقدية "

الكويت في ٢ من شهر ٩ سنة ٢٠٠٣

بيانات خاصة بقسم السجل التجارى

أودع هذا الطلب برقم في الساعة من هذا اليوم
وتم التأشير بالبيانات في (سجل التأشير سجل الالغاء)
وسلمت نسخة منه الى مقدم الطلب اليوم

الكويت في من شهر سنة



٥٥



وزارة التجارة والصناعة

إدارة التسجيل التجاري

قسم السجل التجاري

طلب تاسير في السجل التجاري

السيد مدير إدارة التسجيل التجاري

رقم الايداع رقم الطلب ٦٩٤١٨

اسم التاجر ولقبه أو عنوان الشركة أو اسمها شركة الكويتية الأهلية العقارية (ش.م.ك) مقفلة

أما المراجع على هذا

بصفتي: صاحب التيد/ وكيله عن صاحب التيد

أرجو التأخير بالبيانات المرفوعة في هذا الطلب في السجل التجاري في الكويت وأشير أن جميع البيانات الواردة في الطلب صحيحة

بموجب مذكرة صادرة من إدارة الشركات رقم ٢٩٥ بتاريخ ١٩/٨/٢٠٠٣ م. على قرار الجمعية العمومية العادية والغير العادية المتخذة بتاريخ ٣٠/٧/٢٠٠٣ م. فقد تمت الموافقة على الشركة المذكورة أعلاه على التالى:

١. تعديل المادة رقم (١) من عقد التأسيس والمادة رقم (١) من النظام الأساسي لتصبح كالتالى:

شركة عقار لاستثمارات العقارية (ش.م.ك) عامة

٢. زيادة رأس مال الشركة نقداً من ١٠٠,٠٠٠ إلى ١٥,٠٠٠,٠٠٠ مقسمة إلى ١٥٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية قدرها ١٠٠ فلس للسهم الواحد، وذلك عن طريق إصدار عدد ١٤٩,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠٠ فلس للسهم الواحد وجميع الأسهم نقدية تستند لفعة واحدة وتخصص الزيادة لـ ١٥٠,٠٠٠ مستنداً للمادة (١٢) من النظام الأساسي

٣. "حدد رأس المال الشركة بمبلغ ١٥,٠٠٠,٠٠٠ د.ك. موزعة على ١٥٠,٠٠٠ سهم قيمة كل سهم ١٠٠ فلس وجميع الأسهم نقدية"

٢٠٠٣

الكويت في ١٩ من شهر ٨ سنة ١٤٢٥

